هل يعيد التاريخ نفسه؟

في نظرة سريعة الى تاريخ لبنان الحديث، لا بد ان نجد بأن السلام والتعايش اللبنانيين ما كانا يوما الا فترات راحة بين حروب متتالية ومتقطعة، بدءاً من نظام القائمقاميتين والمتصرفية، مروراً باعلان دولة لبنان الكبير، انتهاء باتفاق الطائف.

فالحروب اللبنانية كانت وما تزال تحكمها الظروف الاقليمية الموضوعية والظروف الذاتية الداخلية والممتدة جذورها في التركيبة اللبنانية الهشة والتي قامت هي ايضا على موازين قوى دولية تداخلت فيها مصالح الاستعمار، المكرسة فعلياً في اتفاق سايكس بيكو.

وبين التخلص من الاستعمار وانتساب لبنان الى محيطه العربي، بدأت مسيرة المجتمع اللبناني المستقل تتعرج في منحى بعيد كل البعد عن مضمون المنظومة الفعلية لبناء وطن حقيقي وأهدافها.

وبدأت تتضح ملامح ميثاق دولة الطوائف اللبنانية المتعايشة على أرض لبنان الواحد كبديل لشعارات الاستقلال الحقيقي، اي بناء لبنان اللاطائفي والموحد أرضا وشعبا. فكانت فلسفة «الميثاق الوطني» دعوة صريحة الى ديمومة لبنان الطائفي. وذلك بشعار «وحدة الطوائف اللبنانية المستقلة والمتعايشة على أرض واحدة».

فجاءت اللحمة والتعايش بين الطوائف على قاعدة تجميع التناقضات الطائفية. فالفكر الميثاقي لا يسعى الى تذويب الاتجاهات المتناقضة وصهرها في بوتقة الوحدة الوطنية الحقيقية ومنعها من الانفجار. بل يسعى الى تجميعها فقط لذلك فهي لحمة هشة لم تبن على قاعدة صلبة من الوحدة الوطنية الحقيقية بل مجرد تجميع لكافة التناقضات الطائفية والوطنية والاجتماعية والقومية على الساحة اللبنانية.

وإذا كانت الحرب الاهلية اللبنانية في احد تمظهراتها تهدف الى الخروج على «الميثاق الوطني ١٩٤٣»، فإنها كرست ميثاقاً آخر اكثر طائفية، وبتوافق عام. فالحرب الاهلية التي اشتعلت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ لم تكن سوى الصورة المباشرة والفعلية للاقتتال الدائم المخزن في الوعي المجتمعي اللبناني المنقسم على ذاته عبر الايديولوجيات المسقطة عليه او المنبعثة منه، والتي فرضت تركيبة الوطن النهائي المزيف.

فالصورة المتناقضة للوطن المنشود لدى التشكيلات الافقية والعمودية التي تؤلف الوطن اللبناني، وكذلك هيمنة طائفة على اخرى وانفرادها بسائر المقومات السلطوية والاقتصادية، وتداخل القضايا القومية والعربية والتاريخية في هيكلية الاحزاب التي افرزتها التناقضات الاجتماعية او التي نشأت كمبرر لوجود الحرب الاهلية، كل تلك العوامل والتي مهما انتقلت من شريحة الى اخرى او من طائفة الى اخرى، كانت اسبابا اساسية لنشوء الحرب الاهلية.

وكما يقول ماوتسي تونغ «كلما وصلت السياسة الى عقدة، اندلعت الحرب لازالتها، ان الحرب هي سياسة متفجرة».

ومن هنا، يمكننا القول بأن الحرب الاهلية للعام ١٩٧٥ ليست سوى سياسة متفجرة مبررة لحل عقدة الازمات التي شكلت صاعقا يمكن تفجيره على اي منعطف مبدئي حقيقي. ولكن ربما يكون «ماو» قد نسي ان يضيف الى مقولته بأن الحرب اذا لم تحل العقد السياسية، فإنها لا بد ستزيدها تعقيداً وستضيف إليها مشكلات جديدة لم تكن منظورة، او كانت مغطاة بقش السياسات التوافقية المصلحية. والسؤال الواجب طرحه هنا: هل انهت الحرب الاهلية عقدة الازمة اللبنانية؟ ام انها انتجت ازمات جديدة تحتاج لسياسات متفجرة جديدة على حد قول ماو؟ في قراءة سريعة للواقع السياسي الراهن، لا بد ان نلحظ ان الحرب الاهلية اللبنانية اوقفها ميثاق مكتوب وممهور بتوقيع سائر القوى الاقليمية التي كان لها دور سلبي او ايجابي في تلك الحرب.

وكذلك كرّس التناقضات الداخلية وابقى المشكلات الاقليمية والعربية في الساحة اللبنانية معلقة من دون حل.

وهذا الميثاق (الطائف) لم يأت مختلفا عن نظيره في العام ١٩٤٣، بل كرّس هذا الاخير بتوافق مكتوب ومقبول من الجميع فكما ان الاخير يبرره الخروج من حالة الاستعمار الى الاستقلال، فإن الاول يبرره تطلع اللبنانيين للخروج من حالة حرب بأي ثمن كان.

وكما ان ميثاق ١٩٤٣ انتج بعض الجوانب الاساسية للحرب الاهلية عبر تركيبة الوطن الهش التي خلقها، فإن اتفاق الطائف لا بد انه ابقى على هذه التركيبة الهشة وزاد عليها تعقيدات تتمثل بعدم حل الاسباب الموجبة التي اشعلت حرب العام ١٩٧٥.

وبالتالي، فإن الازمات الجديدة والتعقيدات المغلفة باتفاق الطائف، والمشكلات الاقليمية والقضايا القومية والعربية التي لم تلق طريقا لحلها، ربما تؤدي على المدى البعيد الى ايجاد عقد سياسية لا يمكن حلها الا بالسياسة المتفجرة. ونصبح امام مقولة «التاريخ يعيد نفسه» ولكن بشكل هزلي وبالتالي يكون سلامنا الآن استراحة بين حربين.

فيديل سبيتي